ضبط التجارة العالمية

يواجه النظام متعدد الأطراف الذى ارتكزت عليه عملية التجارة العالمية طيلة ٥٠ عاما الآن تحديات خطيرة.

نساء كينيات يفرغن ما جمعنه من دلاء البن العربى.

يورى دادوش وجوليا نيلسون.
Uri Dadush and Julia Nielson

بعد أن تبين أن مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية صارت ممطوطة وشاقة، وبعد أن ابتليت المؤتمرات الوزارية للمنظمة بالشقاق داخل غرف التفاوض والاحتجاجات العنيفة خارجها، وبعد أن شهدت اتفاقيات التجارة التفضيلية نموا بمعدل لم يسبق له مثيل، هل تجاوز النظام المتعدد الأطراف للقواعد الذى ظل يحكم التجارة الدولية فى حقبة ما بعد الحرب عمر جدواه؟

وإجابتنا عن السؤال هى كلا. لكنه فيما يتعلق بجانب كبير من البنيان الدولى فيما بعد الحرب، لا يمكن أن نعتبر قوة نظام التجارة المتعدد الأطراف قضية مسلمة. إذ يواجه النظام تحديات بارزة تكمن فى قلبها قضيتان: الدور المتزايد للبلدان النامية وحساسية جدول أعمال التحرير الذى لم يكتمل. وما يزيد الصورة تعقيدا تكاثر اتفاقيات التجارة التفضيلية. وستحدد كيفية مواجهة هذه التحديات ما إذا كانت التجارة الدولية ستظل تحكمها نظم متعددة الأطراف أو ستتسم بالتكتلات التجارية المتنافسة، والمنازعات المتصاعدة.

ركائز نمو التجارة

لو قسنا نظام التجارة متعدد الأطراف بحجم تدفقات التجارة الفعلية، لبدا لنا ناجحا للغاية. فاليوم، يمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية أكثر من ٩٠ فى المائة من التجارة العالمية فى السلع (بما فيها النفط). وقد نمت التجارة فى المتوسط بسرعة أكبر مرتين تقريبا من نمو الناتج المحلى الإجمالى فيما بين ١٩٩٠، ٢٠٠٥ والبنك الدولى – مؤشرات التنمية العالمية. ومن المتوقع أن تبلغ التجارة العالمية مستوى قياسيا يصل إلى نحو ١٦ تريليون دولار فى ٢٠٠٧، بما يساوى ٣١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى. وفى الوقت نفسه، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر بسرعة أكبر خمس مرات من زيادة الناتج المحلى الإجمالى العالمى. وتعتبر المبيعات المحلية لفروع الشركات الأجنبية أكبر من الصادرات العالمية، وتعتمد بصورة حاسمة على التجارة فى السلع الوسيطة، مؤكدة بذلك أهمية التكامل التجارى فى النشاط الاقتصادى الحديث.

وقد ظلت تكلفة النقل الآخذة فى التناقص والابتكارات التقنية الأخرى تمثل محركات رئيسة لنمو التجارة، إلا أن سقوط الحواجز أمام التجارة أسهم فى ذلك أيضا. ففى خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٣، انخفض متوسط الرسوم الجمركية المطبقة على الصناعة التحويلية فى البلدان النامية من أقل من ٣٠ فى المائة بصورة طفيفة إلى نحو ٩ فى المائة (البنك الدولى، ٢٠٠٧). وقد تم نحو ثلثى هذا التحرير من جانب واحد، وتم حوالى الربع من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف.

وقد ارتكز هذا التحرير على النظام التجارى الذى تجسد فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات، سلف منظمة التجارة العالمية) وتجسد الآن فى منظمة التجارة العالمية، وذلك بخمس طرق مهمة:

أولا، أنه كفل إبقاء التقدم على ما هو عليه، مع حمايته من الارتداد إلى الخلف، حتى مع تغير الظروف. وقد شجع تنامى تأثير الصين فى الاقتصاد العالمى، انطلاق الدعاوى إلى زيادة الرسوم الجمركية فى البلدان المستوردة، لكن قواعد منظمة التجارة العالمية وضعت الزيادات تحت السيطرة. وفيما يتعلق بمسائل

إبقاء الأمور على ما هى عليه: لو كانت اليابان قد التزمت برسومها الجمركية على الأرز فى ١٩٥٥ (من الصعب زيادة التعريفات الملزمة: وهى أسعار الرسوم التى تلتزم بها البلدان بموجب منظمة التجارة العالمية)، لظلت الرسوم الجمركية رغم ذلك عند ٤٦ فى المائة وليس أكثر من ٥٠٠ فى المائة.

ثانيا، ساعد مبدأ حظر التمييز (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية) الذى يقع من النظام موقع القلب، فى ضمان فرص جديدة للتجارة ناشئة عن خفض الرسوم الجمركية بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة/ منظمة التجارة العالمية لجميع البلدان المشتركة فى النظام، وليس فقط لقلة تحظى بالرعاية.

ثالثا، شجعت قابلية النظام للتنبؤ به وشفافيته القيام بالإصلاح، لأن البلدان تعرف الموجهات التى يعمل فى إطارها شركاؤها التجاريون وبسبب آثار التدليل. وتركز المفاوضات المتعددة الأطراف على الرسوم الجمركية الملزمة، وليس المطبقة (الرسوم المفروضة فعلا على سلعة مستوردة تقل عامة عن الرسوم الجمركية الملزمة) مما يسمح للبلدان بالتحرير حسب وتيرتها الخاصة، وهى تعرف أنها لن تهدر أوراق التفاوض وهى تخفض رسومها الجمركية المطبقة.

رابعا، كفل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للبلدان التفاوض على المعاملة كدولة أولى بالرعاية مقابل تعهدات بالتحرير. وكان انضمام الصين فى ٢٠٠١ بمثابة ركيزة لإصلاحات داخلية واسعة النطاق، وساعد الصين على أن تصبح ثالث أكبر دولة مصدرة فى العالم. إن انضمام بلدان مثل فيت نام والمملكة العربية السعودية وروسيا احتمالا، قد ينطوى على تعهدات أقل بعدا فى مداها، ولكن ذلك أدى أو يتوقع أن يؤدى إلى دخول نحو ٢٥٠ مليون نسمة إلى المجرى الرئيسى للتجارة العالمية.

خامسا، مكنت آلية فض المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بلدانا أصغر حجما، وأكثر فقرا من إحداث تغيرات فى سياسات التجارة فى بلدان أكبر حجما وأكثر قوة. فقد تمت تسوية ما يزيد على ٣٠٠ منازعة، اضطلعت بلدان نامية بنحو ثلثيها (ميسيرلين، وزيديللو، ونيلسون، ٢٠٠٥). يضاف إلى ذلك، أن عددا من المنازعات لا تأخذ طريقها أبدا إلى المحاكم بسبب الآليات التى توفرها منظمة التجارة العالمية للبلدان للتفاوض حول الحلول.

البلدان النامية قوى فاعلة رئيسية

من القضايا الرئيسة المطروحة الآن هى كيفية أخذ الدور المتزايد للبلدان النامية فى الحسبان. فقد صارت هذه البلدان مشاركين كبارا فى التجارة العالمية: إذ ارتفع نصيبها من الصادرات العالمية من ٢٢ فى المائة فى ١٩٨٢ إلى ٣٢ فى

الشكل ١

البلدان الرئيسية فى التبادل التجارى

تلعب البلدان النامية دورا نشيطا فى التجارة.

(إجمالى الصادرات، بتريليونات الدولارات فى ٢٠٠١)

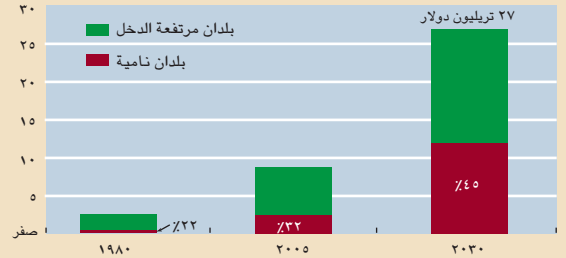

المصدر: نماذج محاكاة البنك الدولى بنموذج «لينكادج».

المائة فى ٢٠٠٥ ويتوقع أن يصل إلى ٤٥ فى المائة بحلول ٢٠٣٠. (انظر الشكل ١) (البنك الدولى، ٢٠٠٦). وتمثل البلدان النامية نحو ثلثى أعضاء منظمة التجارة العالمية.

التوصل إلى اتفاقيات: تتمثل قوة منظمة التجارة العالمية فى أنها تتركز على التعاقد بين أعضائها، وتتمثل وظيفتها الأساسية فى توفير محفل للحكومات لتتفاوض مع بعضها البعض. لكن عملية صنع القرارات عن طريق توافق داخل منظمة التجارة العالمية بأعضائها الـ ١٥١، قد تكون طويلة وشاقة. إن عمليات تبادل الآراء الصريحة فى الغرف الخلفية، التى أفضت إلى صفقات فى الماضى صارت بصورة متزايدة عصية على السيطرة مع نمو العضوية وطموحات الشمول. وإذا كانت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى غير قادرين الآن على طرح صفقات على أعضاء آخرين كأمر واقع، فإن التوصل إلى اتفاق لازال يمثل بشكل أساسى عملية دوائر متحدة المركز: إذ أن الاتفاقات المبدئية بين دائرة صغيرة من القوى الفاعلة الكبيرة و/أو بلدان صغيرة تعتبر القضية بالنسبة لها قضية حاسمة (فيما يعرف بعملية «الغرفة الخضراء») طفقت تمتد تدريجيا لتشمل آخرين، بتنازلات إضافية أو تسويات على امتداد الطريق.

وقد ثار جدل بشأن شمولية هذه العملية، وذلك يرجع فى جزء من أسبابه إلى أن بعضا من البلدان الأعضاء الأكثر فقرا ليس ممثلا فى منظمة التجارة العالمية فى جنيف، وأن بلدانا نامية أخرى تحاول أن تغطى جدول الأعمال المتسع بوفود صغيرة. وكان الحل يتمثل فى نظام غير رسمى يضم بلدانا متماثلة فى فكرها يمثل زعماؤها فى عملية الغرفة الخضراء – يلتقون معا حول قضايا بعينها.

جنى المزايا. رغم أن المجموعة الممثلة للبلدان تعتبر ضرورية، إلا أن أحد أوجه قوة العملية التفاوضية فى منظمة التجارة العالمية تتمثل فى سيولة التحالفات التى تجمعها . إذ يمكن أن تتحالف البلدان بشأن قضية واحدة وأن تكون خصوما بشأن قضية أخرى. وتعتبر هذه السيولة علامة صحة للجدية التى تؤخذ بها الالتزامات.

ومن العوامل المحورية فى نجاح منظمة التجارة العالمية، حقيقة أن للدول مصالح متعددة تقوم باستمرار بالموازنة فيما بينها. إذ يمكن قبول محصلة أدنى من المثلى فى مجال معين فى سياق مكاسب تتحقق فى مجال آخر. وهذه المفاضلات تجعل التوافق فى الرأى ممكنا.

إلا أن كثيرا من أكثر البلدان فقرا قد لا ترى توازنا فى المكاسب عبر النظام. فقد تكون مكاسبها المباشرة مقصورة على حفنة من المنتجات، الأمر الذى يعكس نقص التنوع فى صادراتها. وبالنسبة إليها، قد يستحق الأمر سد الطريق أمام توافق الآراء حول صفقة أوسع على الحصيلة فى قضية واحدة.

وحتى البلدان النامية التى لها مصالح تجارية أوسع قد تشعر بأنها لن تتمكن من الاستفادة من النظام. ويمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تعزز الإصلاحات الداخلية، لكن الإصلاحات لا تتم دون تكاليف للتكيف، وقد تجاهد بعض البلدان النامية من أجل توفير شبكات للأمان الاجتماعى. وقد تعجز غيرها عن الاستثمار فى الآليات اللازمة لجنى المزايا من بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (مثال ذلك ما يتعلق بالمعايير). وقد تعجز بصورة حاسمة عن الاستفادة من الفرص الجديدة للوصول إلى السوق.

ويحد ارتفاع التكلفة والتأخير بسبب عدم كفاءة الجمارك، والموانئ، والنقل من الصادرات من البلدان النامية. وموقع إنتاج الملابس كثيف الاستخدام للعمالة، التى ظلت تقليديا إحدى الصادرات المهمة بالنسبة للبلدان الفقيرة، تحدده بصورة متزايدة اشتراطات فترة التسليم ومدى الثقة. وقد تكون تكلفة الشغل فى الساعة فى كينيا أقل بما يربو على ١٠ فى المائة عما هى عليه فى المناطق الساحلية

من الصين، إلا أن انخفاض الإنتاجية وانخفاض كفاءة سلاسل العرض يقضى على هذه الميزة. (ويرنر انترناشنال؛ البنك الدولى – ٢٠٠٧). كما أن ضعف البنى الأساسية يحد من الانتقال إلى صنع منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

بل ويخشى بعض من البلدان الأكثر فقرا من احتمال أن يضر النظام بمصالحها. وتخشى تلك البلدان التى حصلت على معاملات تفضيلية من طرف واحد بالنسبة لمنتجات بعينها من أن يقوض ما يقوم به شركاؤها التجاريون من تحرير، قيمة هذه المعاملات التفضيلية. وهى تعارض ليس فقط التحرير فى بلدانها ذاتها، بل تعارض أيضا ما يقوم به الآخرون من تحرير بسبب أعباء التصحيح.

مزيدا من المعونة المقدمة للتجارة. إن المعونة الإضافية لمعالجة هذه القيود – أى المعونة المقدمة للتجارة – سوف تكون عنصرا مكملا ضروريا لأية صفقة تجارية متعددة الأطراف. ومن المفارقات أن جزءا من الحل المطلوب لمساعدة البلدان الفقيرة فى أن تشعر بأن لها مصلحة فى نظام التبادل التجارى يكمن فى مجتمع التنمية الأعرض، حيث يدعم المانحون البلدان التى تركز على التجارة كأولوية فى استراتيجياتها الإنمائية. إلا أن المانحين ينبغى عليهم الوفاء بالتزاماتهم بزيادة المعونات الإجمالية التى يقدمونها إذا أرادوا تلبية الاحتياجات التجارية بصورة أفضل دون التنافس على الموارد مع الأولويات الإنمائية القائمة.

التمييز. شكلت البلدان النامية تحالفات مؤثرة، وتلعب دورا أنشط فى مفاوضات جولة الدوحة. فمجموعة العشرين بقيادة البرازيل والهند مثلا تدعو إلى إجراء إصلاحات زراعية فى البلدان المتقدمة.

وقد حدثت هذه الفاعلية المتزايدة بالتوازى مع القرار القاضى بجعل التنمية محور المفاوضات الجارية. ولكن المفاوضات بموجب جدول أعمال الدوحة الإنمائى شقت طريقها بصعوبة، جزئيا بسبب خلافات حول معنى «الجولة الإنمائية». وثمة اتفاق عام على ضرورة قيام البلدان الغنية بتخفيض الحواجز التجارية، لكن البعض يعتقد أن الجولة الإنمائية تعنى التركيز على إصلاحات البلدان النامية ذاتها، ويعتقد آخرون أن أفضل ما يخدم التنمية هو زيادة المرونة وليس الإصلاح. وقد تركز جدل كبير على كيفية توسيع نطاق المرونة ولمن.

وتمنح قواعد منظمة التجارة العالمية «معاملة خاصة وتمييزية» للبلدان النامية مع مرونة إضافية بالنسبة للبلدان الأقل نموا. إلا أنه لا يوجد تمييز أكثر تعميما حسب الدخول بين البلدان النامية. ولا تتلقى البلدان منخفضة الدخل الثمانى عشرة التى لا تصنف من بين البلدان الأقل نموا معاملة خاصة إضافية فيما يجاوز ما تقدم لجميع البلدان النامية. كما أن البلدان النامية تحدد صفتها بنفسها فى منظمة التجارة العالمية، وتشمل بعض البلدان مرتفعة الدخل (سنغافورة). وقد أدى ذلك إلى تعقيد المفاوضات لأن البلدان المتقدمة تعزف عن منح الصين المعاملة الخاصة التى قد تمنحها للكمرون.

وهناك ضغط من أجل مزيد من التمييز بين البلدان النامية، سواء من بعض البلدان النامية – التى ترغب فى الاعتراف بمشكلاتها الخاصة – أو من بعض البلدان المتقدمة التى ترغب فى الحد من المرونة من أجل البلدان النامية الأكثر تقدما. بيد أن، معظم البلدان النامية تقاوم زيادة التمييز، جزئيا لأنه، رغم تنوع مصالحها، يقوض قوتها كمجموعة. وحتى يحتفظ النظام بأهمية فيما وراء جولة الدوحة، من المرجح أن يقتضى الأمر النظر فى إجراء الإصلاحات من أجل زيادة سرعة جهاز التفاوض ومرونته.

جدول الأعمال غير المكتمل

تظل التحديات قائمة بشأن جوهر جدول أعمال المفاوضات.

الحماية الزراعية. شهدت خمسون عاما من نظام التجارة المتعدد الأطراف تقدما محدودا فى كبح جماح الحماية الزراعية. وفى جميع الأقاليم – ما زالت الرسوم الجمركية أعلى بصورة ملحوظة فى الزراعة عما هى عليه فى الصناعات التحويلية (انظر الشكل ٢). ومازال الدعم الحكومى، الذى يشوه التجارة، وهو محظور فى الصناعات التحويلية، إحدى سمات القطاع الزراعى. ووفقا لما تقوله منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، ففى البلدان الغنية يدفع دافعو الضرائب(فى شكل دعم حكومى) والمستهلكون (فى شكل أسعار أعلى بسبب الحواجز التجارية) ٢٦٨ مليار دولار سنويا من أجل دعم الزراعة، والصدارة فى هذا للاتحاد الأوروبى (١٣٤ مليار دولار)، واليابان (٤٧ مليار دولار)، والولايات المتحدة (٤٣ مليار دولار).

وفى غضون ذلك، يعيش ٧٣ فى المائة من الفقراء فى البلدان النامية داخل المناطق الريفية، وتمثل الزراعة والتصنيع الزراعى من ٣٠ إلى ٦٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى بل ويمثلان حصة أكبر من العمالة. ولكن الحماية الزراعية مرتفعة أيضا فى البلدان النامية، الأمر الذى يضر بمصلحة مستهلكيها الفقراء، ومصدريها، وغيرها من البلدان الفقيرة، التى تمثل بصورة متزايدة شركاءها التجاريين.

إن إخضاع الزراعة لقواعد التجارة فى قطاعات أخرى يمثل محكًا مهما لقدرة منظمة التجارة الدولية على أداء رسالتها من أجل التنمية – وكل ذلك لأن النظام متعدد الأطراف هو المحفل الوحيد الذى يمكن أن تعالج فيه الدعومات الحكومية الزراعية (التى لا يمكن تخفيضها على أساس تفضيلى).

حماية الصناعات التحويلية. رغم أن ما تبقى من رسوم مرتفعة فى البلدان المتقدمة ينزع إلى التركيز فى مجالات تهم صادرات البلدان النامية (الصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام للعمالة، مثل صناعة الملابس)، إلا أن الحماية فى البلدان النامية تزيد بنحو أربع مرات عما هى عليه فى البلدان عالية الدخل. إن من يدفع ثمن الرسوم الجمركية المرتفعة فى البلدان النامية هم مستهلكوها، ومصدروها (الذين تتضرر قدرتهم على المنافسة فى الأسواق العالمية ومشاركتهم فى سلاسل الإنتاج العالمية بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات)، وشركائهم التجاريين من البلدان النامية (الذين يمثلون ربع صادرات البلدان النامية).

وكإجراء مقابل للإصلاح الزراعى فى البلدان الغنية، ينبغى للبلدان النامية أن تكون مستعدة لتخفيض وربط رسومها الجمركية على الصناعات التحويلية

الشكل ٢

الحماية الزراعية

الحواجز فى الزراعة أعلى كثيرا مما هى عليه فى الصناعة التحويلية.

(متوسط الرسوم الجمركية، نسبة مئوية)

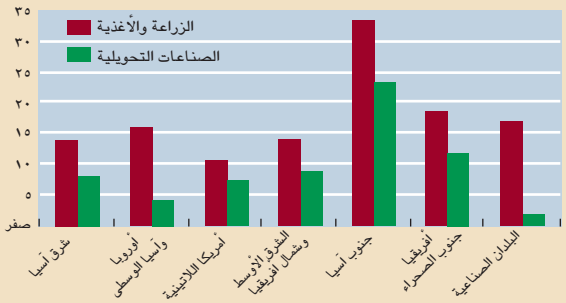

المصدر: حسابات البنك الدولى المبنية على مشروع تحليل التجارة العالمية لجامعة بيرديو، النسخة ٦,٠٣.

فى المفاوضات الجارية. وهناك مجال كبير لفعل ذلك: فالرسوم الجمركية الملزمة تزيد فى المتوسط بنحو مرتين ونصف مرة على الرسوم المطبقة فى البلدان النامية.

حماية الخدمات. لكن ما يتحقق من مكاسب من زيادة التحرير فى الصناعات التحويلية ليبدو ضئيلا أمام المكاسب المحتمل تحقيقها من التحرير فى الخدمات: إذ أن ما يتحقق من زيادة فى الدخل الحقيقى من تخفيض الحماية على الخدمات بمقدار النصف، سوف يكون أكبر خمس مرات مما يتحقق من تحرير مماثل فى التجارة فى السلع. وتمثل التجارة العالمية فى الخدمات ٢,٨ تريليون دولار، أو نحو خمس التجارة العالمية (البنك الدولى، مؤشرات التنمية العالمية). وتلعب فرص الحصول على الخدمات الرفيعة المستوى ومردودة التكلفة مثل التمويل، والنقل، والاتصالات، دورا رئيسا فى تحديد القدرة على المنافسة.

إلا أن فتح الأسواق فى الخدمات مسألة معقدة نظرا لاحتمال الحاجة إلى لوائح أو مؤسسات جديدة لضمان أن يقوى التحرير من المنافسة، ويحقق غايات السياسة العامة المهمة – مثل تعميم الخدمة. وقد تكون هناك حاجة إلى تقديم معونة للتجارة لتعميم لوائح وتمويل مؤسسات جديدة فى البلدان النامية. كذلك ينطوى الأمر على تحديات تنظيمية وسياسية فى مجال يحقق مصلحة هجومية أساسية للبلدان النامية فى جولة الدوحة: وهى التنقل المؤقت للأشخاص لتوريد الخدمات. إذ يتطلب الأمر المزيد من التنسيق بين سلطات التجارة والهجرة لتحقيق إمكانية التكافؤ فى المكاسب بين كل من البلدان المتقدمة بسكانها الذين تتقدم أعمارهم، والبلدان النامية بما لديها من أعداد ضخمة من طالبى الوظائف الشباب.

وتعتبر التزامات منظمة التجارة العالمية الراهنة بشأن الخدمات أقل ليبرالية بصورة ملحوظة من النظم الجارى تطبيقها، ويتمثل هدف مهم للمفاوضات الجارية فى تضييق هذه الفجوة. ويعتبر التقدم فى ربط تحرير الخدمات بديلا آخر أمام البلدان الصناعية عن إصلاحاتها الصعبة سياسيا فى مجال الزراعة.

الضغط من أجل إدراج قضايا أخرى. رغم جدول الأعمال غير المكتمل هذا، فإن بعضا من أكثر البلدان الأعضاء تقدما فى منظمة التجارة العالمية بصدد استحداث قواعد فى مجالات جديدة، تعكس تطور اقتصاداتها. ويتطلب كثير من هذه المجالات (مثل سياسة المنافسة) استثمارات فى المؤسسات المحلية، واستثمارات قد لا تمثل أولويات إنمائية لبلدان مجردة من الموارد.

كما يتعرض النظام لضغط متزايد لمواجهة قضايا من قبل حقوق الإنسان، والهجرة، والعمالة، والمخاوف البيئية. وجزء من السبب فى ذلك، هو فعالية نظام منظمة التجارة العالمية لفض المنازعات، إلا أن غياب آليات مماثلة فى منظمات أخرى قائمة لمواجهة مثل هذه القضايا، يوحى بأن المشكلة ليست مشكلة محفل بل مشكلة إرادة سياسية.

ويعكس هذا الضغط أيضا حقيقة أن العولمة قد شهدت اتجاهات كبيرة فى الاقتصاد العالمى (غالبا ما تفهم على أنها التجارة) وتمس حياة الناس بصورة مباشرة بدرجة أكبر من أى وقت مضى. وبينما قد يجد النظام صعوبة فى مقاومة الضغط لمواجهة قضايا جديدة، فإن طاقات أعضاء منظمة التجارة العالمية تصرف على نحو أفضل فى معالجة تلك القضايا التجارية العالقة، مثل الحماية المرتفعة بصورة فظيعة على الزراعة، التى تكمن فى قلب ما قد ينجزه النظام لصالح التنمية.

وما يعقد عملية التصدى لهذه التحديات، هو تكاثر اتفاقيات التجارة التفضيلية المتبادلة خلال السنوات الأخيرة: حيث إن هناك أكثر من ٢٠٠ اتفاقية سارية، مما يمثل زيادة بمقدار ستة أمثال عما كان عليه الحال خلال العقدين الماضيين (انظر الإطار). وبحلول ٢٠١٠، من المقرر أن ينفذ ما يقرب من ٤٠٠ اتفاقية للتجارة التفضيلية.

إن التحديات التى تواجه النظام التجارى المتعدد الأطراف صعبة، وليس لدينا برنامج نقدمه لتسويتها، فيما عدا ملاحظات عامة. إن النظام يعد سلعة عامة عالمية لها أهمية بالغة، وتزداد أهميته مع تزايد نصيب التجارة فى النشاط الاقتصادى العالمى. وينبغى علينا أن نستمر فى البناء على الركائز القائمة التى خدمت الاقتصاد العالمى جيدا حتى الآن. إن الاختتام الناجح لجولة الدوحة سوف يكون أمرا حاسما، ويمكن التوصل إلى صفقة بالدوحة حسب الأسس التى يجرى التفاوض بشأنها حاليا، ويمكن أن تجلب منافع بارزة، ليس أقلها أنها سوف تثبت أن منظمة التجارة العالمية مازالت قادرة على اقتحام جدول الأعمال الكبير غير المكتمل الذى أجملناه فيما تقدم. ■

يورى دادوش مدير إدارة التجارة الدولية فى البنك الدولى، التى تعمل فيها جوليا نيلسون إخصائية أقدم فى مجال التجارة.

الجدل حول اتفاقيات التجارة التفضيلية

يتوقف ما إذا كانت اتفاقيات التجارة التفضيلية تعزز الرفاه على تصميمها. ورغم أن اتفاقيات التكامل العميق، والنزعة الإقليمية المفتوحة، قد تفيد الأطراف الداخلة فيها وتساعد فى تحرير الدول الأولى بالرعاية، فليس كل اتفاقيات التجارة التفضيلية رفيعة المستوى، إذ أن بعضها يحول مسار التجارة الصافية، بل أن غيرها لا يزال اتفاقيات على الورق. ومثل هذه الاتفاقيات للتجارة التفضيلية، تخلق شبكة عنكبوتية من المتطلبات المغايرة، وتثير مشكلات لصغار التجار فى البلدان الفقيرة. وقواعد المنشأ المبسطة وغير المقيدة حاسمة إذا أريد لاتفاقيات التجارة التفضيلية أن تعزز المشاركة فى سلاسل الإنتاج العالمية، مثل التخفيضات المتوازية فى الرسوم الجمركية للدول الأولى بالرعاية للحد من نطاق تحويل مسار التجارة.

إلا أن اتفاقيات التجارة التفضيلية، القائمة منذ قرون، غالبا ما تعكس أهدافا جغرافية – سياسية، أو رغبة فى تحرير أكبر وأسرع مما يمكن تحقيقه على مستوى أطراف متعددة. وقليل من سيطعن فى الفكرة القائلة بأن اتفاقيات التجارة التفضيلية ولدت لتبقى. لكن منظمة التجارة العالمية يمكن أن تساعد فى التقليل إلى أدنى حد من الضرر المحتمل. إذ تستطيع أن تشجع على مزيد من الشفافية وفرص التعلم، وتساعد فى تخفيض آثار تحويل مسار تجارتها. وتبقى منظمة التجارة العالمية المكان الوحيد الذى يمكن فيه تناول الدعومات الزراعية الحكومية بصورة واقعية، وهى القناة الرئيسية للقوى التجارية الكبرى لإدارة علاقاتها التجارية مع بعضها البعض.

المراجع:

Messerlin, Patrick, Ernesto Zedillo, and Julia Nielson, 2005, Trade for Development, Report of the UN Millennium Task Force on Trade *(London: Earthscan for the UN Millennium Project).*

Newfarmer, Richard, ed., 2006, Trade, Doha and Development: A Window into the Issues *(Washington: World Bank).*

Werner International; information supplied to authors in 2006.

World Bank, World Development Indicators database.

———, *2004,* Global Economic Prospects 2005: Trade, Regionalism and Development *(Washington).*

———, *2006,* Global Economic Prospects 2007: Managing the Next Wave of Globalization *(Washington).*

———, *2007, "Aid for Trade: Harnessing the Global Economy for Economic Development," paper prepared for the Development Committee, World Bank Annual Meetings, 2007.*